

ذلك النوع من المعونة حالما يثبت العرب انهم مستعدون لقبول بسلام  
بشروط معقولة» . «التشديد من عندنا» (٢٦) .

وفي الواقع ، كانت استراتيجية ذلك الهجوم السلمي استراتيجية قديمة .  
فقد كانت تركز ، كما ارتكزت لخمسة اعوام خلت ، على حاجة عربية لترويض  
منظمة التحرير الفلسطينية وتحجيمها على امل تحويلها الى شريك مفاوضات  
« مؤهل » . الا ان سرعة ملحوظة في عملية محاولة الترويض كانت اكتسر  
وضوحا هذه المرة .

وفي هذه الاثناء ، انقضت سبعة اشهر على نهاية زيارة فانس ، وخلال تلك  
الفترة لم تؤد الاتصالات المكثفة بين الرئيس كارتر وزعماء « البلدان  
الرئيسية » الى اية سبل جديدة لردم الهوة حول اي من القضايا الجوهرية في  
النزاع . وسيطرت القواعد الاجرائية الحاكمة لمؤتمر الشرق الاوسط المقترح  
على المباحثات ، في حين استمرت التلميحات عن خطة من اجل التسوية يعدها  
كارتر تصدر عن واشنطن ، مما جعل الكثيرين يعتقدون انها ستبلغ ذروتها  
في حل مفروض . ونشأ منطلق ذلك التوقع عن كون الدول العربية لم تقبل  
بمفهوم تعايش الدولتين في فلسطين فحسب ، بل انها حتى كانت مستعدة لدرس  
فكرة اتحاد كوندراالي فلسطيني - اردني - وهو موقف يكاد يكون مماثلا لاراء  
كارتر التي اعرب عنها تكررارا خلال حملة انتخابات الرئاسة وبعدها . وكان  
قبول منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الاستراتيجية هو الامر الوحيد الذي يحتاجه  
هؤلاء الزعماء العرب لاثارة السؤال السياسي العميق بالنسبة لواشنطن ، ان  
ان من شأن ذلك ان يجعل التزام واشنطن بالمقاطعة الاسرائيلية لمنظمة التحرير  
امرا متعذر الدفاع عنه . ويبدو ان بعض هؤلاء الزعماء اخذوا على عاتقهم امر  
التاكيد لكارتر ان المنظمة ستقتنع مع الوقت ، وكان كارتر مستعدا للانتظار .  
ذلك انه كان يوجد اجماع دولي حول ضرورة تمثيل الفلسطينيين في عملية  
السلام للشرق الاوسط ، في حين ان اسرائيل تزداد عزلة في المجتمع العالمي  
بسبب تصليبها حول المسألة الفلسطينية . والى ذلك استنتج الامين العام للامم  
المتحدة ، كورت فالدهايم ، في ختام زيارته للمنطقة في الثاني عشر من شباط  
( فبراير ) ١٩٧٧ ، ان رفض اسرائيل السماح بمشاركة منظمة التحرير في  
جنيف هو « المشكلة الرئيسية التي تواجه مهمتي في الشرق الاوسط » (٢٧) .  
وباختصار ، كان على كارتر ان يعمل ، في اعقاب عودة فانس من الشرق الاوسط  
في شباط . كان قد سبق له ان اعلن ، بعد اقل من اسبوعين من توليه الرئاسة ،  
عن نيته تسوية نزاع الشرق الاوسط . والآن نذكره وزير الخارجية السعودية ،  
في الوقت ذاته تقريبا ، بان الزيادة في سعر النفط الخام كانت محددة بمجرد  
خمسة بالمئة ، في حين لم يكن على السادات الا ان يشير الى ان استمراره في